

على الظرفية ، وإنما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن الظرف هو : ما تَصَمَّنَ معنى « في » باطِّرادٍ ، وهذه متضمنة معنى « في » لا باطِّراد .

هذا تقرير كلام المصنف ، وفيه نظر ؛ لأنه إذا جُمِلت هذه الثلاثة ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به لم تكن متضمنة معنى « في » ؛ لأن المفعول به غير متضمن معنى « في » ؛ فكذلك ما شُبِّه به ؛ فلا يحتاج إلى قوله : « باطِّرادٍ » ليخرجها ؛ فإنها خرجت بقوله « ما ضمن معنى في » والله تعالى أعلم .

فَانْصِبُهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ : مُظْهِراً كَانَ ، وَإِلَّا فَاَنوَهُ مُقَدَّراً^(١)
حُكْمٌ مَا تَصَمَّنَ معنى « في » من أسماء الزمان والمكان النصب ، والناصب له ما وقع فيه ، وهو المَصْدَرُ ، نحو : « محبت من ضَرَبْتُكَ زيداً ، يوم الجمعة ، عند الأمير » أو الفعل ، نحو : « ضَرَبْتُ زيداً ، يوم الجمعة ، أمام الأمير » أو الوَصْفُ ، نحو : « أنا ضاربٌ زيداً ، اليوم ، عندك » .

وظاهر كلام المصنف أنه لا ينصبه إلا الواقع فيه فقط ، وهو المصدر ، وليس كذلك ، بل ينصبه هو وغيره : كالفعل ، والوصف^(٢) .

(١) « فانصبه ، انصب : فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به » بالواقع « جار ومجرور متعلق بانصب » فيه ، جار ومجرور متعلق بالواقع « مظهراً » خبر لسكان الآتي مقدم عليه « كان ، فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الواقع » وإلا ، إن : شرطية ، ولا : نافية ، وفعل الشرط محذوف : أي وإلا يظهر « فانوه » الفاء واقعة في جواب الشرط ، انو : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « مقدرأ ، حال من الهاء في « انوه » .

(٢) اعلم أن الذي يقع في الظرف هو الحدث ، فإذا قلت لآحد « جلست أمامك » =

والنائب له إما مذكورٌ كما مُثِّلَ ، أو محذوفٌ : جوازاً ، نحو أن يقال : « مَتَى جِئْتَ ؟ » فتقول : « يَوْمَ الْجُمُعَةِ » ، و « كَمْ سِرْتِ ؟ » فتقول : « فَرَسَخَيْنِ » ، والتقدير : « جئت يوم الجمعة ، وسرت فرسخين » .

أو وجوباً ، كما إذا وقع الظرفُ صِفَةً ، نحو : « مررت بِرَجُلٍ عِنْدَكَ » أو صِلَةً ، نحو : « جاء الذى عندك » أو حالا ، نحو : « مررت بِزَيْدٍ عِنْدَكَ » أو خيراً فى الحال أو فى الأصل ، نحو : « زَيْدٌ عِنْدَكَ ، وَظَنَنْتُ زَيْدًا عِنْدَكَ » .

فالعاملُ فى هذه الظروفِ محذوفٌ وجوباً فى هذه المواضع كلها ، والتقديرُ فى غير الصلة « اسْتَقَرَّ » أو « مُسْتَقَرَّ » وفى الصلة « اسْتَقَرَّ » ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة ، والفعل مع فاعله جملة ، واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة^(١) ، والله أعلم .

* * *

== فالجلوس — وهو الحدث — هو الذى وقع أمامك ، وكذلك إذا قلت « أنا جالس ، أمامك ، وكذلك إذا قلت « كان جلوسى أمامك » .

واعلم أيضاً أن المصدر يدل على الحدث بدلالة المطابقة ، لأن كل معناه هو الحدث ، والفعل والصفة يدلان على الحدث بدلالة التضمن ؛ لأن الفعل معناه الحدث والزمان ، والصفة معناها الذات والحدث القائم بها أو الواقع عليها أو الثابت لها ، والناظم لم يصرح بأنه أراد أن الذى ينصب الظرف هو اللفظ الدال على الحدث بالمطابقة ، بل كلامه يصح أن يحمل على ما يدل بالمطابقة أو بالتضمن ، فيكون شاملاً للبصر والفعل والوصف ، وعلى هذا لا يرد اعتراض شارح أصلا .

(١) ذكر الشارح أربعة مواضع يجب فيها حذف العامل فى الظرف ، وهى : أن يكون صفة ، أو صلة ، أو خبراً ، أو حالا ، وبنى عليه موضعان آخران : (الأول) أن يكون الظرف مشغولاً عنه ، كقولك : يوم الجمعة سافرت فيه ، والتقدير : سافرت يوم الجمعة سافرت فيه ، ولا يجوز إظهار هذا العامل ، لأن المتأخر عوض عنه ، ولا يجمع بين العوض والمعوض فى الكلام (الثانى) أن يكون الكلام قد سمع بحذف العامل ، نحو =

وَكُلُّ وَتِ قَابِلٌ ذَاكَ ، وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَسْكَانُ إِلَّا مُبَهَمًا^(١)
 نَحْوُ الْجِهَاتِ ، وَالْمَقَادِيرِ ، وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرَمِي مِنْ رَمِي^(٢)

يعنى أن اسم الزمان يقبل النصب على الظرفية^(٣) : مُبَهَمًا كان ، نحو : « سِرْتُ

= قولك لمن يذكر أمراً قد قدم عليه العهد : حينئذ الآن ، وتقدير الكلام : قد حدث ما تذكر حين إذ كان كذا وسمع الآن ، فناصب « حين » ، عامل ، وناصب « الآن » ، عامل آخر ، فهما من جملتين لا من جملة واحدة ، والمقصود نهي المخاطب عن الخوض فيما يذكره ، وأمره بالاستماع إلى حديث جديد .

(١) « وكل » ، مبتدأ . وكل مضاف ، و « وقت » ، مضاف إليه « قابل » ، خبر المبتدأ ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه « ذاك » ، ذا : اسم إشارة مفعول به لقابل ، والسكاف حرف خطاب « وما » ، نافية « يقبله » ، يقبل : فعل مضارع ، والهاء مفعول به يقبل « المسكان » ، فاعل يقبل « إلا » ، حرف استثناء دال على الحصر « مبهما » ، حال ، والتقدير : لا يقبل النصب على الظرفية اسم المسكان في حال من الأحوال إلا في حال كونه مبهما .
 (٢) « نحو » ، خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك نحو ، ونحو مضاف ، و « الجهات » ، مضاف إليه « والمقادير » ، معطوف على الجهات « وما » ، الواو عاطفة ، ما : اسم موصول معطوف على الجهات « صيغ » ، فعل ماض مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها صلة « من الفعل » ، جار ومجرور متعلق بصيغ « كرمي » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « من رمي » ، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من رمي ، وتقدير الكلام : وذلك كان كرمي حال كونه مأخوذاً من مصدر رمي .

(٣) أنت تعلم أن الفعل يدل بالوضع على شيئين ، أحدهما الحدث ، وثانيهما الزمن ، ويدل على المسكان بدلالة الالتزام ، لأن كل حدث يقع في الخارج لا بد أن يكون وقوعه في مكان ما ، فلما كانت دلالة الفعل على الزمان لأنه أحد جزئى معناه الوضعى قوى على نصب ظرف الزمان بنوعيه المبهم والمختص ، ولما كانت دلالة على المسكان بالالتزام لا بالوضع لم يقو على نصب جميع الأسماء الدالة على المسكان ، بل تعدى إلى المبهم منه لكونه دالاً عليه في الجملة ، وإلى اسم المسكان المأخوذ من مادته ، لكونه بالنظر إلى المادة قوى الدلالة على هذا النوع .

لحظة ، وساعةً « أو مُختصاً : إما بإضافة ، نحو : « سِرْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » ، أو بوصفٍ نحو : « سِرْتُ يَوْمًا طَوِيلًا » أو بعدد ، نحو : « سِرْتُ يَوْمَيْنِ » .

وأما اسمُ المكان فلا يقبلُ النصبَ منه إلا نوعان ؛ أحدهما : المبهم ، والثاني : ما صيغَ من المصدر بشرطه الذي سنذكره ، والمبهم كالجهات [السَّتْ] ، نحو : « فوق ، وتحت ، [وَيَمِينِ ، وَشِمَالِ] وأمام ، وخَلْفَ » ونحو هذا ، كالمقادير ، نحو : « غَلْوَةٌ ، ومِيلٌ ، وفرَسَخٌ ، وبرِيدٌ »^(١) تقول : « جَلَسْتُ فَوْقَ الدَّارِ ، وسِرْتُ غَلْوَةً » فتنصبهما على الظرفية .

وأما ما صيغَ من المصدر ، نحو : « مَجْلِسَ زَيْدٍ ، وَمَقْعَدَهُ » فشرطُ نصبِهِ — قياساً — أن يكون عامله من لفظه ، نحو : « قَمَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ ، وَجَلَسْتُ مَجْلِسَ عَمْرٍو » فلو كان عامله من غير لفظه تعين جرُّه بِنِي ، نحو : « جَلَسْتُ فِي مَرْحَى زَيْدٍ » ؛ فلا تقول : « جَلَسْتُ مَرْحَى زَيْدٍ » إلا شذوذاً .

ومما ورد من ذلك قولهم : « هُوَ مِنِّي مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ ، وَمَرْجَرَ الْكَلْبِ ، وَمَنَاطَ الثَّرِيَا »^(٢) أى : كأنَّ مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ ، وَمَرْجَرَ الْكَلْبِ ، وَمَنَاطَ الثَّرِيَا ، والقياس : « هُوَ مِنِّي فِي مَقْعَدِ الْقَابِلَةِ ، وَفِي مَرْجَرَ الْكَلْبِ ، وَفِي مَنَاطِ الثَّرِيَا » ولكن نُصِبَ شذوذاً ، ولا يقاس عليه ، خلافاً للكسائي ، وإلى هذا أشار بقوله :

(١) الغلوة — بفتح الغين المعجمة وسكون اللام — فسرها المتقدمون بالباع مائة باع ، والباع : مقدار ما بين أصابع يديك إذا مددتها محاذيتين لصدرك ، ومنهم من قدر الغلوة برمية سهم ، ومنهم من قدرها بثلاثمائة ذراع ، والميل : عشر غلوات ، فهو ألف باع ، والفرسخ : ثلاثة أميال ، والبريد : أربعة فراسخ .

(٢) يقول العرب : فلان منى مقعد القابلة ، يريدون أنه قريب كقرب مكان فعود القابلة عند ولادة المرأة من المرأة ، ويقولون : فلان منى مزجر الكلب ، يريدون أنه بعيد كبعد المكان الذي يزجر إليه الكلب ، ويراد بهذا الهم ، ويقولون : فلان منى مناط الثريا ، يريدون أنه في مكان بعيد كبعد الثريا عن يروم أن يتصل بها ، وهذا كناية عن عدم إدراكه في الشرف والرفعة ، يعنى أنه فريد في شرفه ورفعة قدره .

وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا مَقْيَسًا أَنْ يَقَعَ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ أُجْتَمَعَ (١)
 أى : وشرط كون نصيب ما اشتق من المصدر مقيساً : أن يقع ظرفاً لما اجتمع
 معه في أصله ، أى : أن ينتصب بما يُجمعه في الاشتقاق من أصل واحد ، كجماعة :
 « جلست » بـ « مجلس » في الاشتقاق من الجلوس ؛ فأصلهما واحدٌ ، وهو :
 « الجُلُوس » .

وظاهرُ كلام المصنف أن المقادير وما صيغ من المصدر مُبْهَمَان ؛ أما المقاديرُ
 فذهب الجمهور أنها من الظروف البهمة ، لأنها — وإن كانت معلومة المقدار — فهي
 مجهولة الصفة ، وذهب الأستاذ أبو على الشلوبين إلى أنها ليست من [الظروف]
 البهمة ؛ لأنها معلومة المقدار ، وأما ما صيغ من المصدر فيكون مبهماً ، نحو : « جلست
 مجلساً » ومختصاً ، نحو : « جلست مجلس زيد » .

وظاهرُ كلامه أيضاً أن « مَرَمَى » مشتق من رَمَى ، وليس هذا على مذهب
 البصريين ؛ فإن مذهبهم أنه مشتق من المصدر ، لا من الفعل .

وإذا تقرر أن المكان المختص — وهو : ما له أقطارٌ تحويه — لا ينتصب
 ظرفاً ، فاعلم أنه سُمِعَ نَصْبُ كُلِّ مَكَانٍ مَخْتَصٍ مَعَ « دَخَلَ » وَسَكَنَ » وَنَصَبُ

(١) « وشرط ، مبتدأ ، وشرط مضاف ، و « كون ، مضاف إليه ، وكون
 مضاف ، و « ذا ، مضاف إليه ، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه « مقيساً ، خبر الكون
 الناقص « أن ، مصدرية ويقع ، فعل مضارع منصوب بأن ، وسكنه للوقف ، وفاعله ضمير
 مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذا الذى هو إشارة للأخوذ من مصدر الفعل ،
 و « أن ، ومنصوبها فى تأويل مصدر خبر المبتدأ « ظرفاً ، حال من فاعل يقع المستتر فيه
 « لما ، جار ومجرور متعلق بقوله « ظرفاً ، أو بمحذوف صفة له « فى أصله ، معه ، جار
 ومجرور وظرف ، متعلقان باجتماع الآتى « اجتمع ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه
 جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من اجتمع وفاعله لا محل لها صلة « ما ،
 المجرورة محلا باللام .